s. 11-26
Araştırma Makalesi / Research Article
SİİRT ÜNİVERSİTESİ İLAHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ
SIIRT UNIVERSITY JOURNAL OF DIVINITY FACULTY
ISSN 2148-385X • Cilt/Volume: 6 • Sayı/issue: 1
Geliş/Received: 17/04/2019 • Kabul/Accepted: 08/06/2019
Bu makale İThenticate ile kontrol edilmiştir. This Article Was Checked By İThenticate
Atıf/Cite as: Ekhtiar, Ousama- Aboud, Zelal. Ebû Hayyan'ın "Endülüslü Müfessir İbn-i Atiye ve Ebu Hayyan'a Göre Nahiv Tevcih (Rehberlik) Kaideleri Örnekleri"- The Grammar Guidance Rules Of The Andalusian İnterpreters, Iben Attieh And Abu Hayyan Alandalusi As An Example.. Siirt Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi- Siirt University Journal of Divinity Faculty, Cilt 6 Sayı 1, Haziran 2019, s. 11-26

قواعد التوجيه النحوي لدى المفسرين الأندلسيين –ابن عطية وأبو حيان الأندلسي أنموذجاً–

Ousama EKHTIAR*
Zelal ABOUD**

يقصد بقواعد التوجيه: القواعد العامة، والضوابط المنهجية التي ارتكز عليها النحاة في استنباط الأحكام، والتحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض، لتحديد الوجه المناسب.

اقتصر البحث على تفسيريّ (المحرر الوجيز) لابن عطية الأندلسي و (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي لأهميَّة تفسيرهما من حيث جلاء ظاهرة التوجيه فيهما، ولأنهما يتيحان المجال لبيان أثر تلك القواعد التي استعان بها كلّ من ابن عطية وأبي حيان في الأخذ والردّ في مجال التوجيه النحوي، مما يفسر طريقة استنباط الأحكام النحوية لديهما.

الغاية من هذا البحث الوقوف على جهود الأندلسيين في مجال التوجيه النحوي

* Prof. Dr., Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belâgatı Anabilim Dalı, dr.ousama23@gmail.com orchid: 0000-0001-2345-6789

** Doktora Öğrencisi, Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belâgatı Anabilim Dalı, ousama23@gmail.com orchid: 0000-0002-3356-7546

لمعرفة طريقة استنباط الأحكام النحوية من خلال الآراء المُدرَجة في كتب التفسير التي لم تخلُ من جهود واضحة للأندلسيين في ذلك المجال.

الكلمات المفتاحية

: الأندلس، التفسير، النحو، التوجيه، الترجيح.

Öz

Endülüslü Müfessir İbn-i Atiye ve Ebu Hayyan'a Göre Nahiv Tevcih (Rehberlik) Kaideleri Örnekleri

Tevcih (rehberlik) kaideleriyle kastedilen: Genel kurallar, nahvîlerin hüküm çıkarırken dayandıkları metodolojik kaideler ve uygun yöntemi belirlemek için Rafd (reddetme),Tad'if (zayıflatma) ve Tercih (yeğleme) bakımından Arapça dilbilimcilerinin analizleridir. Bu araştırma, içeriğindeki nahiv kurallarında bulunan net görünüm bakımından önemli olması sebebiyle Ebu Hayyan'ın El Bahr'ul Muhid ve İbn-i Atiyye'nin El Muharrir'ul Veciz isimli tefsirleriyle sınırlandırılmıştır. Çünkü bu iki tefsir, Ebu Hayyan ve İbn-I Atiyye'nin görüşlerine göre nahiv hükümleri çıkarma metodlarını açıklığa kavuşturması sebebiyle Arapça dilbilgisi kaideleri alanındaki tartışmalarda bu iki ailemin kullandıkları yöntemlerin islerini beyan edebilme için geniş bir alan sağlıyor. Bu araştırmanın amacı; Ebu Hayyan ve İbn-i Atiyye'nin bu alanındaki gayretlerinin aşikar olduğu tefsir kitaplarında kayıtlı bulunan görüşleri kapsamında nahvi hükümleri çıkarma yollarını tanımak için gösterdikleri çabaların üzerinde durmaktır.

Anahtar Kelimeler:

Arap Dili ve Belagati, Endülüs, Tefsir, Nahiv, Tevcih, Tercih

Abstract

The Grammar Guidance Rules of The Andalusian Interpreters, Iben Attieh and Abu Hayyan Alandalusi as an Example

The meaning of guidance rules are general rules and methodological controls which grammarians depend on them to derive the regulations and grammatical analysis in terms of weighting, weakening and rejection to determine the appropriate target. The research has done just for two interpretations (Almuharr Alwagees) of Iben Attieh Alandalusi and (Albahir Almouhitt) of Abi Hayyan Alandalusi, specially the importance of their interpretations of clarity of the guidance idea. Because they allow space to show the effect of those rules which have been used by Iben Attieh and Abi Hayyan in argument discussion through the field of grammatical guidance which explains the method of derive their grammatical regulations. The aim

of this research is to identify the Anlalusian efforts in the field of grammatical guidance to know how to derive grammatical regulations through the views included in the books of interpretation which showed the Andalusian efforts in that field.

Keywords:
Arabic Language and Rhetoric, Andalus, İnterpretation, Grammar, Guidance, Weighting

ملخص البحث

قواعد التوجيه النحوي لدى المفسرين الأندلسيين -ابن عطية وأبو حيان الأندلسي أنموذجاً-

تمهيد

لجأ النحاة إلى مجموعة من القواعد العامة، والضوابط المنهجية، لتساعدهم في استنباط أحكامهم عند النظر في المادة اللغوية من سماعٍ واستصحابٍ وقياس، وأصبحت هذه القواعد والضوابط فيما بعد معاييرَ لأفكارهم، ومقاييسَ لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل، وكان للباحث تمّام حسان قصبُ السّبق في البحث فيها، وجمعها، وتسميتها بـ (قواعد التوجيه)[1].

وردت هذه القواعد لماماً في كتب القدماء ومؤلفاتهم، وهي قواعد لا تخصّ باباً معيناً، وإنما تتعلق بأسس التحليل النحوي عامة، وتشكل مجموعة من القواعد والأسس التي يُرتَكَز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض، إذ قد يحتاج إليها النحويّ في أي باب ليتوصل إلى الحكم السليم من وجهة نظره استناداً إليها[2]، فهي قواعد مرتبطة بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجهٍ منها أولى من الأخر بالقبول، فيكون الوجهَ المعتمدَ أو الراجحَ أو المختارَ، وهذا ما جعلَ تمام حسان يطلق عليها هذه التسمية [3]، ولهذه القواعد علاقة بالخلاف النحوي وأدلة النحو، فهي إحدى الأساليب التي أدت إلى الخلاف بين النحاة، وهذا الخلاف إنما هو في كيفية توظيف هذه القواعد لا فيما تمّ تجريده من كلام العرب الفصيح [4]، وعلاقتها بأدلة النحو علاقة عموم وخصوص، فقواعد

1 حسان، تمام، **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، ص190 – 206.
2 الجاسم، محمود حسن، **القاعدة النحوية (تحليل ونقد)**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص 35 – 50.
3 حسان، **الأصول**، ص 190 .
4 **المصدر نفسه**، ص 190.

التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو، وغيرها من الأفكار النحوية العامة التي هي بمثابة أصول التفكير النحوي[5].

وتُعدُّ قواعدُ التوجيه دستوراً للنحاة؛ لذا سيسلّطُ البحثُ الضوءَ عليها متخذا من تفسيريّ ابن عطية وأبي حيان الأندلسيَّينِ مادةً له، لما لهما من عظيم الأثر من الناحية النحوية في تفاسير الأندلسيينَ، وقبل الشروع في الحديث عن هذه القواعد وأمثلتها لا بدّ من الإشارة إلى التقسيم المعتمد في هذه الدراسة وفقا لما ورد في كتاب الأصول على النحو التالي[6]:

قواعد التوجيه

أولاً - القواعد الاستدلالية

ثانياً- قواعد المعنى

ثالثاً – قواعد المبنى التحليلية والتركيبية

وفيما يلي بعض من قواعد التوجيه وفق ما ورد ذكرها في تفسيريِّ ابن عطية وأبي حيان:

أولاً - القواعد الاستدلالية

تنضوي تحت هذه القواعد الاستدلالية مجموعة من القواعد التوجيهية التي اعتمدها كل من ابن عطية وأبي حيان في توجيه التحليل النحوي والمفاضلة بين الأوجه المحتملة على النحو التالي:

1- من قواعد الاستدلال أنّه مَنْ عَدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل

استدل أبو حيان بهذه القاعدة على تضعيف الوجه الذي ذهب إليه أبو عبيدة في تحليل الآية الكريمة:{لئلّا يكونَ للنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلّا الَّذيْنَ ظَلَموا منهم} البقرة : 150.

فقد زعم أبو عبيدةَ أنّ (إِلَّا) في الآية (إِلَّا الَّذينَ ظَلَمُوا) بمعنى الواو على تقدير (والذين)، وساق شاهدين شعريّين للدلالة على زعمه هذا، أحدهما:

ما بالمدينةِ دارٌ..... .....إلا دارُ مروانا [7]

والآخر:

وكلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أخوه .....إلّا الفرقدانِ [8]

5 صالح، محمد سالم، **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص454 .

6 حسان، **الأصول**، ص 191.

7 نسبه سيبويه إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، د.ت، 2/40

8 سيبويه، **المصدر نفسه**، 2/334، وانظر: البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م،

على تقدير: ودار مروان، والفرقدان، وضعّف أبو حيان ما ذهب إليه أبو عبيدة؛ لأن إثبات **إلا** بمعنى **الواو** لا يقوم عليه دليل، وهذا عدول عن الأصل ويحتاج إلى دليل، إضافة إلى ما عُرف عن أبي عبيدة من أنه كان يُضَعَّفُ في النّحو، وإلى ما نقله الزّجّاج (ت 311 هـ) من أن هذا خطأ عند حذّاق النّحويين.

ولم يكن أبو حيان ليذْكُر هذا القول لولا أنَ بعض المفسرين ذكَروه في تفاسيرهم، واعتمد على قراءة الجمهور في بيان الوجه المستساغ في (إلا) وهو أنها للاستثناء، وليست حرفا بمعنى **الواو**[9].

2- من قواعد الكثرة والقلّة أنَّ لحمل على اللّفظ أولا أكثر من الحمل على المعنى أولا

جاء أبو حيان بهذه القاعدة للمفاضلة بين الأوجه المحتملة واختيار الوجه الراجح بناء عليها، وذلك في تحليل الآية الكريمة:{وقالوا ما في بطونِ هذهِ الأنعام خالصَةٌ لذُكورِنا ومحرَّمٌ على أزواجنا}الأنعام: 139، فقد اختلفوا في معنى (ما) في قوله: (مَا فِي بُطُونِ)، فذهب بعضهم إلى أنها بمعنى الأجنّة، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها بمعنى (اللبن)، وذهب آخرون إلى أنّ اللّفظ يعمّ (الأجنّة واللّبن)، والظّاهر كما يراه أبو حيان أنها بمعنى (الأجنة)؛ لأنها هي الموجودة في البطن على وجه الحقيقة، وأمّا اللّبن فموجودٌ في الضّرع[10] .

واختلفوا كذلك في قراءة (خالصة)، فقرأها بعضهم (خالصٌ) بالرفع بغير تاء، وعليه (ما) مبتدأ، و(خالصٌ) خبرها، ولـ(ذكورنا): متعلق بالخبر (خالص)، وقرأها أخرون (خالصاً) بالنصب بغير تاء، فيكون (خالصاً) منصوب على الحال من الضمير الذي تضمنته الصلة، وتقدر الصلة المحذوفة (استقر) فيكون (خالصاً) منصوباً على الحال، والعامل فيه أحد أمرين: إمّا أن يكون حالاً من الضمير الذي تضمنته الصلة (استقر) أو حالاً من (ما)، على رأي أبي الحسن الأخفش(ت215هـ) الذي يجيز تقديم الحال على ما عمل فيها مِنْ ظرفٍ أو مجرورٍ، أي حالاً من ضمير الخبر في (لذكورنا). وعليه يكون العامل في الحال الضمير (نا) المضاف إلى (ذكور)[11].

وقرأ آخرون (خالصةً) بالنصب أيضا وبالتاء، وإعرابها مثل(خالصاً) بالنصب، وسبب ذلك على رأي الزمخشري أنه مصدر مؤكِّد مثل العافية، وعليه لا تكون التاء للتأنيث وإنما تاء

3/421، 426.

9 أبو حيان، محمد، **البحر المحيط**، تحقيق: ماهر هبوش وغيره، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 2015م، 3/116.

10 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/429.

11 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/429.

المصدر، وقرأ قوم (خالصُه) على الإضافة، ويُحتمل على هذه القراءة إعرابُ (خالصه) بدلاً من (ما)، ويجوز مبتدأ، وخبره (لذكورنا)، وعليه (خالصُه لذكورنا) رفع خبر (ما)[12].

وقرأها الجمهور بالرفع والتاء، وفيها أقوال:

– هل التاء فيها مثل راوية ومعناها المبالغة ؟

– أو محمولة على معنى (ما).

– أو مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العافية وكذلك العاقبة.

وأورد أبو حيان تعقيباً على ذلك كلاماً لشيخه علم الدين العراقي مفاده أنه لايوجد في القرآن الكريم حملٌ على المعنى أولاً ثمَّ على اللفظ بعده إلا في هذه الآية[13].

و الذي جاء به شيخه بهذا الخصوص أشار إليه مكّي في (الهداية إلى بلوغ النهاية) بأنَّ هذه الآية خالفت نظائرها في القرآن العظيم؛ لأنّ كل الذي يحمل مرّة على اللفظ، وأخرى على المعنى فإنه يأتي بالحمل على اللفظ أولاً ثم يليه الحمل على المعنى، نحو:{مَنْ آمَنَ بالله واليومِ الآخر وعمِلَ صالحاً فلهم أجرهم عند ربِّهم}البقرة: 62.

وأضاف مكي أنه هكذا يأتي في القرآن الكريم وكلام العرب:

فأمّا في القرآن فمنه هذه الآية، يقصد {ما في بُطونِ هذهِ الأنعامِ خالصَةٌ}الأنعام: 139، فجاء الحمل فيها على المعنى مُقَدَّماً في (خالصةٌ)، وبعد ذلك جاءَ (محرّم) محمولاً على اللفظ، وشبيهه الآية الكريمة:{كلُّ ذلكَ كانَ سيِّئُه عندَ ربِّكَ مكروها}الإسراء: 38.

فأنّثَ (سيئه) بسبب (كل)، لأنها اسم يدل على جميع الذي تقدَّم من المنهيِّ عنه من الخطايا، وبعدها أورد: {عندَ ربِّكَ مكروهاً}، والتّذكير هنا مراعاة للفظ (كل)، وهذا أيضا شبيهٌ بالآية الكريمة {ما تركبون (12) لتستووا على ظهورِه}الزخرف: 13-12 ، فالجمع في (الظهور) للحمل على معنى (ما)، والإفراد في الهاء في (ظهوره) حملاً على لفظها[14].

وأما في كلام العرب: فقد حكي عنهم: (هذا الجرادُ قدْ ذهَبَ فأراحَنا منْ أنفُسه).

فجمع في قوله: (أنفُسه) حملاً على المعنى، ووحّد الهاء، وذكّرها حملاً على اللفظ[15].

وبعد هذه الاستفاضة من مكي التي أوردها أبو حيان عاد إلى الكلام في (خالصة) على

12 **المصدر نفسه**، 9/430.

13 **المصدر نفسه**، 9/430-431.

14 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/431.

15 **المصدر نفسه**، 9/431.

قراءة الجمهور، فرأى أبو حيان أن من ذهب إلى أنّ الهاء (أظنه تصحيفا والصحيح (التاء)) في خالصة للمبالغة كراوية، أو أنها تاء المصدر مثل التي في (العافية)، وعليه فإنَّ التّأنيث لايكون حملاً على (ما) في المعنى، وهو (الأجنة) عند الجمهور، وإن كان الأمر كذلك، فلا يستوجب أن يكون بدأ بالحمل على المعنى أولاً فحكى: خالصة، وبعدها بالحمل لفظاً، فقال (محرم)، والسبب في ذلك كما يراه أبو حيان أنّ صلة (ما) متعلقة بالفعل المحذوف المسند إلى الضمير المتعلق بـ(ما)، ولا يلزم أن تكون الصلة هي الفعل متّصلاً بتاء التّأنيث، أي: (ما استقرت في بطون هذه الأنعام)، إنّما ما يظهر هو أنْ التأويل **ما استقر في بطون هذه الأنعام**؛ أي: (استقر) بلا تاء، فيكون حمل أولاً على اللفظ فذكر، ثم حمل ثانياً على المعنى فأنث[16].

وذهب أبو حيان إلى أنه إن كان الأمر على هذا الوجه، وهو الرّاجح، أي: ذكّر ثم أنّث، فلا يعني بالضرورة أنه دليلٌ على البدء بالحمل على التأنيث أولاً و مِنْ ثم الحمل على اللفظ ثانياً، وما جاء فيما نقله عن مكي من أنه هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب، فأمَّا ما يتعلّق بالقرآن الكريم فهو كذلك في البدء في الحمل على المعنى ثم بعد ذلك على اللفظ، وأما ما يخصُّ كلام العرب عامة، فقد ورد فيه أولا الحمل على اللفظ ثم يليه على المعنى وهو الأكثر، وورد الحمل على المعنى بدايةً ثم جاء على اللفظ[17]، وهذا " تحقيق للمسألة لطيف يدل على أن الأندلسيين كانوا حريصين في استقصاء ظاهرة الحمل على المعنى تنظيراً وتطبيقاً في درج تفاسيرهم "[18].

وأمّا ما حكاه مكي من أن مثله الآية الكريمة {كلُّ ذلكَ كانَ سيّئُه عندَ ربِّكَ مكروهاً} الإسراء: 38، فليس مثله أي ليس من الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ، بل جاء بـ (كان) بدْءاً بالحمل على اللفظ، بدليل أن الضمير فيه عاد مذكّراً، وبعدها أنَّث على المعنى وقال (سيئة)[19].

وليس يشبهه أيضاً ما جاء في الآية الكريمة {ما تركبونَ (12) لِتَسْتووا على ظُهورِه} الزخرف12-13 ، وذلك لأنّ التقدير ممكن أن يكون: ما تركبونه، فيكون قد حمل أولاً على اللفظ، ثم على المعنى في (ظهوره)، ثم على اللفظ في إفراد الضمير، أي (الهاء) في

16 **المصدر نفسه**، 9/431.

17 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/431.

18 اختيار، أسامة، **الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين**، مجلّة شرقيّات، جامعة إسطنبول الحكوميّة، المجلّد الأوّل، العدد 28، سنة النّشر 2016م، ص 191.

19 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/432.

(ظهوره) بدل (ظهورهم) بجمع الضمير، وأما كلام العرب (هذا الجراد ...)، فقد حملوه أولاً على اللفظ بإفراد الضمير، ثم على المعنى، وبعدها إفرادُ الضمير على اللفظ[20].

ثانياً : قواعد المعنى

ويندرج تحتها مجموعة من القواعد منها:

1- من قواعد الإفادة أنّ الأصل في الكلام أنْ يُوضع لفائدة

اعتمد ابن عطية على هذه القاعدة في تحليله النحوي للآية الكريمة {إنَّ الذين جاؤوا بالإفك عُصْبَةٌ منكم لا تحسَبوه شرّاً لكمْ}النور: 11.

فرفع (عصبة) على البدل من الضمير في (جاؤوا)، وعليه يكون (لَا تَحْسَبُوهُ) خبر(إن)، والتقدير: إن فعل الذين، ويُعَدُّ هذا أنْسَقُ معنى، وأكثر فائدةً من كونها خبراً [21]وذهب أبو حيان إلى أن خبر(إن) هو (عصبة) وهو الظاهر، و(منكم) في محلِّ صفة، و(لَا تَحْسَبُوهُ) مستأنف[22] .

2-من قواعد التعليق أنَّه لا يُعطف الشيء على نفسه

اعتمد أبو حيان على هذه القاعدة التوجيهية في تحليل الآية الكريمة {أُولئكَ على هُدى منْ ربِّهم وأولئكَ هم المُفْلحون}البقرة: 5، واستدل بها على أنّ الخبر الثاني في قوله (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ليس من معنى الخبر الأول في (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ)، لذلك جاء بحرف العطف في المبتدأ (وَأُولَئِكَ)، فعطف الجملة الثانية على الجملة الأولى، فالخبر الثاني ليس في معنى الخبر الأوّل، ولو كانَ كذلك لم يدْخل العاطف؛ اعتماداً على قاعدة التوجيه بأنّ الشيء لايجوز أنْ يُعطَفَ على نفسه، فالخبران مختلفان في هذه الآية، لذا عمد إلى تكرار (أُولَئِكَ) ليقع في جملة مستقلّة خبر كلّ واحدٍ منهما، وهو في المدح آكد، ويعود اختلاف الخبرين لاختلاف الأوصاف السابقة للمؤمنين، إذا كان منها ما يتّصل بأمر الدنيا، ومنها ما يتّصل بأمر الآخرة، فأخبر عنهم بالتمكّن من الهدى في الحياة الدنيا، وبالفوز يوم الآخرة [23].

ثالثاً: قواعد المبنى التحليلية والتركيبية

20 **المصدر نفسه**، 9/432-433.

21 ابن عطية، عبد الحق، **المحرر الوجيز**، تحقيق: الرحالة الفاروق وغيره، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الدوحة، ط2، 2007م ، 6/353.

22 أبو حيان، **البحر المحيط**، 16/35.

23 **المصدر نفسه**، 1/.128

تُقْسَم قواعد المبنى إلى قسمين: تحليلية، وتركيبية، ويتضمَّنُ كُّ قسمٍ منها مجموعةً من قواعدَ توجيهيَّةٍ أخرى، وذلك على النّحو التالي:

أ- **القواعد التحليلية:** وهذه بدورها أيضاً تشتمل على مجموعة من القواعد التوجيهية التي اعتمد عليها المفسِّرون في بيان أحكامهم، ونذكر منها:

1- **من قواعد تحمل الضمير أنَّه لا يجوز أن يُعطف الظاهر على مضمرٍ مخفوض**

استدلّ بها البصريون على عدمِ جواز عطف الاسم الظاهر المخفوضِ على المضمر المخفوض، وخالفَهم فيها أبو حيانَ وتابعَ الكوفيين في هذه المسألة، وذلك في تحليل الآية الكريمة {واتّقوا اللهَ الذي تساءَلون بهِ والأرحامَ}النساء:1.

فقد قرأها الجمهورُ بالّنصب (والأرحامَ)، وقرأها حمزة 24 بالجرّ (والأرحامِ)، فعمد ابن عطية إلى ردّ قراءة حمزة بشيء خطرَ له في ذهنه، تابع فيه رؤساء نحويي البصرة الذين رأوا عدم جوازها؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم الظّاهر على المضمر المخفوض، فاعتمدوا على قاعدة توجيهية في الطّعن بالقراءة المتواترة عن النبي عليه السلام، وقرأ بها السلفُ الصّالح، لا سيّما أنّ قارئَها حمزةُ الذي وُلِدَ سنة(80 هـ)، وأحكمَ القراءة وعمره خمسَة عشرَ عاماً، وصار إماماً سنة(100هـ)، وكان صالحاً ورِعاً ثِقةً في الحديث، ولم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر25.

وظاهرُ قراءةِ الجرّ (والأرحام) أنه معطوفٌ على الضّمير في (به) المجرور من دون إعادة حرف الجر، ويؤيد هذا قراءةُ عبدِ الله: (وبالأرحام) وكان ذِكرُ اللهِ والرَّحم ممّا يتناشدون به26. ووصف الزمخشري الجرَّ عطفاً على المضمرَ بأنَّه ليس سديداً؛ لأنّ الضمير المتصل هو متصلٌ مثل اسْمِه، والجار والمجرور بمنزلةِ الشيء الواحد فلا يجوز العطفُ من غير تكرار العامل27.

وذهب ابن عطية إلى أنّ هذه القراءة بالخفض لا تجوز عند رؤساء نحاة البصرة؛ لأنه لا يجوِّزون عطفَ الظّاهر على المضمر المخفوض، وحكى الزجاج (ت311هـ) عن المازني(ت249هـ) أنّ سببَ عدم جواز هذا العطف هو شراكة المعطوف والمعطوف عليه،

24 ابن مجاهد، أحمد، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 222.
25 أبو حيان، **البحر المحيط**، 6/398-399.
26 **المصدر نفسه**، 6/399.
27 **المصدر نفسه**، 6/399-400.

كلّ واحد منهما يحلّ محلّ صاحبِه، ومثلما لا يجوز نحو: (مررتُ بزيد و(كَ))، فإنّه لا يجوز نحو: (مررتُ بكَ وزيد)[28].

وأضاف أن هذا عند سيبويه(ت180هـ) قبيحٌ ولا يجوز إلّا في الشِّعر، نحو[29] :

..... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عَجَب[30]

فالمضمر المخفوض عند ابن عطية لا ينفصل عن الكلمة، فهو بمثابة حرفٍ منها، ولا يجوز عطفه على حرف، لذا فإنه يردّ قراءة (الأرحام) بالكسر بناء على المعنى من وجهين:

الأوّل: أنّ مجيء (الأرحام) في الذي يكون فيه تساؤل لا يكون له معنى في الحثّ على تقوى الله، ولا تكون فيه فائدة أكثر من كونه للإخبار بأنّ الأرحام يتمُّ التّساؤل بها، وهذا برأيه يغضُّ من فصاحة الكلام، فالفصاحة تقتضي أن تكون هناك فائدة مستقلّة من ذِكرِ الأرحام.

والآخر : أنّه يحصل إذا جيء على هذه الصّورة تقريرٌ للتساؤل بها، في مجيئها على ذلك تقريراً للتساؤل بها، إضافةً إلى ما يترتّب عليه من قَسَم بحرمة هذه الأرحام[31].

ويردّ هذا الكلام عند ابن عطية الحديثُ الصحيحُ في ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلّم: من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت[32].

واعترض أبو حيان على تعليل المازني(ت249هـ) بأنه يجوز نحو: رأيتك وزيداً، ولا يجوز نحو: رأيت زيداً و(كَ)، وبالتالي فإنّ القياس لايجوز في **رأيتك و زيداً**[33].

وردّ كذلك أبو حيان على رأي البصريين والزمخشري و ابن عطية فيما ذهبوا إليه من أنّه لا يصحّ العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، والصحيح هو جواز ذلك في الكلام، وإلى هذا ذهب الكوفيون ويونس(ت182هـ)، وأبو الحسن(ت215)، وأبو علي الشّلوبين (ت645هـ).

وأكّد أبو حيان ثبوتَ جوازه في لسان العرب نثرِها ونظمِها في أثناء تحليله للآية الكريمة {وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرام}البقرة: 217 وأطالَ الاحتجاج على ذلك[34].

ويبدو أنّ ردَّ ابنِ عطيةَ هذه القراءةَ المتواترة قد أثارَ حفيظة أبي حيانَ، فوصفَ فِعلَه هذا

28 أبو اسحاق الزجاج، إبراهيم، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده جلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1994م، 2/6-7.

29 ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 2/461.

30 هو من شواهد سيبويه، **الكتاب**، 1/392، ذكر صاحب الخزانة أنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرفها قائلها، انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، 5/129.

31 ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 2/462.

32 حديث صحيح ورد في مسند أحمد بن حنبل، انظر: ابن حنبل، أحمد، **مسند أحمد بن حنبل**، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، د.ت، 11-2/7.

33 أبو حيان، **البحر المحيط**، 6/401.

34 **المصدر نفسه**، 4/111-114.

بأنه جرأةٌ قبيحة منه، لا تتناسب معه ولا مع طهارة لسانه، ولاتليق هذه الجرأة إلا بالمعتزلة مثل الزمخشري الذي كان كثير الطّعن بنقل القرّاء والقراءات، وأطال في كلامه في هذا الأمر ليتّضح الأمر، ولا يُساءَ الظَّنُّ بالقراءة وبقارئها بسبب كلام الزّمخشري وابن عطيّة، فيكاد أن يقع في الإثم نتيجة الطّعن فيهم، وعلّق أيضاً أبو حيان على مذهب البصريين في هذه المسألة، فوضّح أنه ليس مُتعبِّداً بما ورد عن البصريّين ولا عن غيرهم من الذين خالفوهم، فهناك أحكامٌ ثبتتْ بسبب ما نقله الكوفيون من كلام العرب دون البصريين، وأحكام أخرى ثبتت بما نقله البصريون دون الكوفيين، فالعالم بالعربية والمتبحّر بها هو مَن يعلم ذلك وليس أولئك الذين يشتغلون بأنواع من العلوم، فيأخذونها من الكتب لا عن طريق مشافهة العلماء[35].

وهذا يوضّح منهج أبي حيان في أحكامه واختياراته، وموقفه من المدارس النحوية، فهو وإنْ وافق البصريين في كثيرٍ من القضايا، فإنه قد يخالفهم إنْ دعتِ الحاجة إلى ذلك، وتبيّنَ خطأ ما ذهبوا إليه بالدليل القطعي من لسان العرب نظمها ونثرها.

ب- **القواعد التركيبية:** وهي القسم الثاني من قواعد المبنى، ويندرج تحت مسمّاها عددٌ من قواعد التّوجيه، نذكر منها على سبيل المثال:

1- من قواعد الفصل أنَّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد أسهلُ من الفصل بينهما بالجملة

انتصر أبو حيان لقراءة ابن عامر نصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم) في الآية الكريمة {وكذلك زيَّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلَ أولادِهم شُركاؤهم}الأنعام: 137، ووجّهها معتمداً على قواعد التوجيه، ومكانة القارئ، ومعرفته بالعربية، وتواتر هذه القراءة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى موافقتها ما جاء في لسان العرب الفصيح وإنْ قل، ووصف منكريها ومضعّفيها بما يليق بهم.

فقد قرأ ابن عامر: {زُيِّنَ} بالزّاي المضمومة، و{قَتْلُ} بالرّفع، و{أولادَهم} بالنّصب، و{شركائهم} بالخفض[36]. ففصل بين (قتلُ) وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل (شركائهم) بالمفعول (أولادَهم)، وقد اختُلِفَ في جوازِ هذه المسألة على رأي أبي حيان، فجمهور البصريين يمنعون الفصل، ولا يجيزونه إلا في ضرورة الشعر، وأجازه بعض النحويين، وهو الصحيح برأي أبي حيان، وذلك لوجود هذه المسألة في قراءة ابنِ عامر وهي قراءة متواترة، قرأ بها قارئٌ عربيّ صريحٌ كان قد أخذ القرآن عن عثمان رضي الله عنه قبل أن يدخل اللحن في

35 أبو حيان، **البحر المحيط**، 6/402.
36 ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص 270.

ألسنة العرب، إضافة إلى وجود ما يشاكلها في أشعار العرب في عدد من الأبيات التي ذكرها أبو حيّان في كتابه (منهم السّالك)[37].

وليست هذه المرة الأولى التي يتصدر فيها أبو حيان لمن يطْعن بقارئ مشهور، فيثني على القارئ، وينتصر لقراءته المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد مرّ بنا انتصاره لحمزة وقراءته (والأرحامِ) بالخفض وردّه على من طعن بها وبقارئها[38].

وقد وصف ابن عطيةَ قراءة ابن عامر بأنها قراءة ضعيفة في استعمال العرب، لإضافته الفعل إلى فاعله ومن ثمَّ الفصل بين (قتلُ) وما أضيف إليه وهو (شركائهم) بالمفعول (أولادَهم)، وسبب ضعفها عنده أنَّه لا يجوز الفصل بالظروف عندهم إلا في النّظم، نحو:

.....بكفّ يوماً يهودي يقاربُ أو يزيلُ [39]

ففصل بالظرف (يوماً) بين المضافِ (كفّ) والمضاف إليه (يهوديّ)، فالأولى ألا يكون الفصل في المفعول في الكلام الذي ما بعده فصاحة وهو القرآن الكريم[40].

وعلى الرغم من تضعيف ابن عطية هذه القراءة بيد أنه وجّهها أنها وردت شاذة في شعر رواه الأخفش(ت215هـ):

..... زَجَّ القلوصَ أبي مزادة[41]

ففصل بين المضاف (زجَّ) والمضاف إليه (أبي) بالمفعول (القلوصَ)[42].

فأشار أبو حيان إلى أنه لا التفات إلى تضعيف ابن عطية هذه القراءة، ولا يُلتَفَتُ أيضاً إلى ما أشار إليه الزمخشري من سماجة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولو كان في ضرورة كسماجة الفصل في (زجَّ القلوصَ أبي مزادة)، ولا يلتفت إلى تساؤله المتعلّق بوروده في نثر العرب وفي القرآن الكريم المعجز وهو أفصح الكلام وأجزله، وسبب كلام الزمخشري هذا هو رؤيته (شركائهم) مكتوباً بياء في بعض نُسَخ القرآن الكريم، كان سيجد متّسعاً عمّا ارتكبه لو أنّه قرأ (أولادِهم شركائِهم) بالجرّ لشراكة الأولاد لهم في الأموال[43].

وقد ردّ أبو حيان على كلام الزمخشري هذا ردّا يليق به، فرأى أنه من العجب أن يردّ هذا

37 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/423.
38 أبو حيان، **المصدر نفسه**، 6/398-402.
39 **الكتاب**، 1/179.
40 ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 3/468-469.
41 سيبويه، **الكتاب**، 1/176 .
42 ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 3/468-469.
43 الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407م، 2/54.

العجمي الضعيف في علم النّحو هذه القراءة المتواترة عن هذا العربي العالم بالعربية ولا سيما أنّه موجود نظائرها في الشعر العربي ومن العجب أيضاً سوء ظن هذا الرجل؛ أي الزمخشري بالقراء الأئمة الذين وقع عليهم الاختيار لنقل القرآن الكريم في المشرق والمغرب، بسبب ما يمتازون به من ضبط في النقل وما عُهِدَ عنهم من المعرفة والدّيانة[44].

ولا يُنْظَر إلى ما جاء به أبو علي الفارسي(ت377هـ) من وصفه هذا الوجه بالقبح وقلة الاستعمال، وأنَّ عدول القارئ عن هذه القراءة أولى، لعدم جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف في النثر مع توسّعهم فيه، وإنّما أجازوه في الشّعر[45].

ورد عليهم أبو حيان أيضاً اعتماداً على قواعد التوجيه، بأنّ الفصل بالمفرد أسهل من الفصل في الجملة إذ فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة كما في قول العرب(هو غلامُ إن شاءَ اللهُ أخيك)، وفصلوا في اسم الفاعل في الاختيار في قراءة بعضهم {مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه}إبراهيم: 47 فنصبوا (وعده)، وقرؤوا (رسلِه) بالخفض[46]، وكذلك فعل المتنبي ففصل بين المصدر وفاعله بالمفعول، فأنشد:

بَعَثْتُ إِلَيْه مِنْ لِسَانِي حديقةً سقاها الحَيا سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ[47]

ففصل بين المصدر (سقي) المضاف، والفاعل (السحائب) المضاف إليه، بالمفعول (الرياض)[48].

خاتمة ونتائج البحث

حرص كلٌّ من ابن عطية وأبو حيان على تحديد هذه الضوابط المنهجية التي تحكم الاستدلال بجميع فروعه، فكانت لهما بمثابة قواعدَ وأسسٍ استندا إليها في أوجه التحليل النحوي، من حيث:

الترجيحُ والتضعيف والرفض والتسويغ وتحديد الوجه المناسب، وما إلى ذلك من أحكام، **فكانت النتائج على النحو التالي:**

تضافرت قواعد توجيهية عدة في بيان مسألة من المسائل النحوية واعتماد الوجه فيها، واستدل كلّ من ابن عطية وأبي حيان بها في تسويغ الوجه وجوازه في المسألة النحوية، إضافة

44 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/425.

45 الفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة**، (تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي)، دار المأمون للتراث، د.ت، 3/411-412.

46 الفراء، أبو زكريا، **معاني القرآن**، عالم الكتب، 1980م، 2/81.

47 المتنبي، **ديوانه**، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ط: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، د.ت، 1/286.

48 أبو حيان، **البحر المحيط**، 9/425.

إلى احتجاجهما بها لتخريج بعض القراءات القرآنية وتوجيهها، واعتمدا عليها في تخطئة بعض الأوجه الإعرابية، وحسّنا بعضها بناء عليها، وطعن ابن عطية بقراءة متواترة بناء على قواعد التوجيه، وردّ عليه أبو حيان هذا الطعن وانتصر للقراءة بناء على قاعدة توجيهية أخرى، واختار ابن عطية أحد الوجوه بناء على قاعدة توجيهية، وردّ أبو حيان هذا الوجه بناء على قاعدة توجيهية أخرى، واستعان بها أبو حيان في الردّ على الزمخشري، وبيان فساد رأيه في كثير من المسائل النحوية، وضعّف بناء عليها آراء بعض النحاة في بعض المسائل، وجاء بها للمفاضلة بين الأوجه المحتملة واختيار الوجه الراجح بناء عليها، واعترض على ابن عطية، وخطّأه في بعض المسائل، وتابعه في أخرى اعتماداً عليها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

El-Kur'an'ul Kerim

اختيار، أسامة، الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين، مجلّة شرقيّات، جامعة إسطنبول الحكوميّة، المجلّد الأوّل، العدد 28، سنة النّشر 2016.

El-İhtiyar, Üsame, El-Hamlu ala'l mana fi tefasir'il Endülüsiyyin, Mecelletün şarkiyye, Camia'tül İstanbul el-Hukumiyye, el-Mecelled'ul Evvel, el-Aded 28, Senet'ün Neşri 2016 (m.s).

أبو إسحق الزجاج، ابراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تح: د.عبد الجليل عبده الشلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1994م .

Ebu İshak ez-Zücace, İbrahim ibni es-Sirri, Mean'il Kur'an ve İ'rabuhu, Tahkik :

Dr. Abdilcelil Abduhu'ş Şelbi, Dar'ul Hadis, T1, 1994 (m.s).

البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م.

El-Bağdadi, Abdülkadir ibni Ömer, Hizanet'ül Edebi ve Lübb-ü Lübab-i Lisan-il Arap, Tahkik : Abdisselam Harun, Mektebet'ül Hanci, Mısır, 1981 (m.s).

الجاسم، محمود حسن، القاعدة النحوية دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007م .

El-Casim, Mahmud Hasen, el-Kaidet-ün Nahviyye Dar'ul Fikr, Dımeşk, Suriye, T1, 2007 (m.s).

حسان، تمام، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1420هـ -2000م.

Hassan, Temmam, el-Usul,Diraset'un İbistimulujiyye, lil-Fikri el-Luğavi inde'l Arab (en-Nahiv, Fıkh, - el-Luğah- el-Belağah), Alem'ul Kütüb, el-Kahire, Mısır, 1420 (hicri), 2000 (m.s).

ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة.

İbn'ül Hanbel, Ahmed, Müsned'ü İbn Hanbel, Tahkik : Şuayb'ul Arnavud ve Aharin, Müesseset'ul Risale.

أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تح: ماهر هبوش وأخرين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 2015م – 1436هـ.

Ebu Hayyan, Muhammed ibni Yusuf, el-Bahr'ul Muhid, Tahkik : Mahir Hebbuş ve Aharin, Dar'ur Risaleti'l Alemiyye, Dımeşk, T 1, 2015(m.s) 1436(hicri).

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

Ez-Zemahşeri, Carullah ebu'l Kasım Mahmud ibni Umer ibni Ahmed, el-Keşşafu an Hakaik ğavamid'it Tenzil, Dar'ul Kitab'il Arabi, Beyrut, T 3, 1407 (hicri).

سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب.

Sibeveyh, Umer ibni Usman ibni Kanber, el-Kitab, Tahkik : Abdisselam Harun, Alem'ul Kütüb.

صالح، محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ– 2006م.

Salih, Muhammed Salim,Usul'in Nahvi Diraset'un fi Fikr'il Enbari, Dar'us Selam, el-Kahire, Mısır, T 1, 1427 (hicri), 2006 (m.s)

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: الرحالة الفاروق وغيره، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ط2، 2007م.

İbn'i Atiyyei, Ebu Mahmud Abd'ul Hak ibni ğalib, el-Muharraru'l Veciz fi Tefsir'il Kitab'il Aziz, Tahkik : er-Rıhle'tul Faruk'u ve Aharin, Matbua'tü Vizarat'il Evkaf ve-ş Şü'üni'l İslami, ed-Devha, Katar, T 2, 2007 (m.s).

الفارسي، أبوعلي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث.

El-Farisi, Ebu Ali, el-Hucceh li'l Kurra'i es-Seb'a, Tahkik : Bedriddin Kahveci ve Beşir Cüveycati, Dar'ul Me'mun li'l Turas.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، 1980م .

El-Ferra, Ebu Zekeriya Yahya ibni Ziyad, Mean'il Kur'an, Alem'ül Kütüb, 1980 (m.s).

المتنبي، ديوانه، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، ط:المكتبة التجارية الكبرى بمصر، د.ت.

El-Mütenebbi, Divaneh, Şerh'u : ABdirrahman Berkuki, T: el-Mektebet'üt Ticariyye'til Kübra, Mısır.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ت.

İbni Mücahid, Ahmed ibni Musa, es-Seb'a fi'l Kıra'at, Tahkik : Şevki Dayf, Dar'ul Mearif, Mısır.